المواطنة واشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات التطبيقية

العراق انموذجاً

أ.م.د. حميد فاضل حسن (*)

The concept of citizenship of modern concepts, as though deep in history, roots and extended to states Greek cities Romania and the empire, but it is one of the most important aspects of political, intellectual and societal transformations that have defined Europe since it entered the Renaissance, associated with the emergence of the nation-state and the spread of enlightenment and modernity and the principles of ideas human and civil rights, the ideas and principles that will become slogans and platforms for major revolutions in the United States and France in the late eighteenth century. It was the success of these revolutions is linked largely drafted for ads and statements of human rights and citizenship.

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم الحديثة، اذ على الرغم من جذوره العميقة في التاريخ والممتدة الى دويلات المدن اليونانية والامبراطورية الرومانية، الا انه يعد احد اهم مظاهر التحولات السياسية والفكرية والمجتمعية التي عرفتها اوربا منذ دخولها عصر النهضة، والمرتبطة بظهور الدولة القومية وانتشار افكار التنوير والحداثة ومبادئ حقوق الانسان والمواطن، وهي الافكار والمبادئ التيستصبح شعارات ومنطلقات للثورات الكبرى في الولايات المتحدة وفرنسا في اواخر القرن الثامن عشر. لقد كان نجاح هذه الثورات مرتبط بدرجة كبيرة بصياغتها لإعلانات وبيانات حقوق الانسان والمواطنة. التي دشنت مرحلة جديدة ومهمة في العلاقة بين الحكام والمحكومين، قوامها محورية الانسان ومركزيته في السياسة والحياة، واعتباره الاساس في شرعية اي نظام سياسي من عدمه. ومنذ ذلك العهد تطور مفهوم المواطنة واتسع نطاقه، فبعد ان

(*) كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

كان يقتصر على الرجال الميسورين اصحاب القدرة المالية اصبح يضم كل الرجال، وبعد ان كان يستبعد المرأة ويرفضها اصبح وجوده لا يستقيم بدونها، وبعد ان كان معنياً بالسياسة فقط اصبح يشمل كل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والصحية وغيرها. وهكذا غدا مفهوم المواطنة شرطاً لازماً لقيام الدول، فبدونه يصبح مثل هذا الوجود منقوصاً ومشوهاً، ولهذا تحرص جل دول العام الى بلوغه وشيوعه في منظومتها السياسية والقانونية والمجتمعية، وبالتأكيد ان العراق واحد من هذه الدول التي تطلعت بعد العام 2003 الى طرح مفهوم جديد للمواطنة يتناسب وطبيعة النظام السياسي الديمقراطي الذي اختاره الشعب العراقي بديلاً للنظام الشمولي الذي ساد قبل ذلك التاريخ. وهذه الدراسة تحاول ان تسلط الضوء على المشاكل والاشكاليات التي تعترض اقرار مفهوم المواطنة واستقراره في العراق. وبالتأكيد ان معالجته ودراسته لن تكون مفيدة مالم تتضمن معرفة المعنى والمبنى الحقيقي للمواطنة ومقارنته بمعناه ومبناه في العراق والذي يعاني من اشكاليات بنيوية واضحة. ولهذا ستنقسم هذا الدراسة الى محورين اساسين ، تضمن الاول الجانب النظري في حين انصرف الثاني لدراسة الاشكاليات المرتبطة بعدم استحضار المعنى الحقيقي للمواطنة في العراق .

اولاً: المواطنة: اطار عام

للمواطنة مضامين ودلالات متنوعة، كما ان لها تأسيس وصيرورة تاريخية. وقد حاولت دراسات عديدة بحث هذه الجوانب ومعالجتها، وقد اتفقت هذه المعالجات في جوانب واختلفت في اخرى بحسب المدارس الفكرية والاطر المنهجية لأصحابها. وسنحاول هنا ان نقدم دراسة للأطر العامة للمواطنة وفق المحاور التالية:

1- معنى المواطنة، حظي مفهوم المواطنة بمقدار كبير من البحث والدراسة لا سيما من قبل واضعي الموسوعات والمعجم اللغوية والفكرية والسياسية التي اتجهت الى تحديد مفهوم المواطنة وابعاده وانساقه المختلفة، وقاد ذلك الى تعدد الآراء تجاه المواطنة، فمنهم من رأى انها المساواة في الحقوق والواجبات بين ابناء الوطن الواحد، ومنهم من رأى انها خلق المواطن الصالح، واخرون قالوا ان المواطنة هي رديف

للديمقراطية. ومنهم من رأى حقه المشروع في ادارة شؤون الدولة والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير[1]. وعوضاً عن ايراد تعريفات محددة كما جرت العادة، سنحاول تحديد اهم المضامين الاساسية للمواطنة التي اشارت لها الموسوعات والمراجع اللغوية والسياسية، فضلاً عن اراء وكتابات المفكرين والباحثين. ولكن قبل ذلك، لابد من الاشارة الى الاشكاليات المفاهيمية والمعرفية التي يثيرها البعض من الكتاب والباحثين بصدد مفهوم المواطنة في الفكر والثقافة واللغة العربية، ويرون انها صعوبات تقف مانعاً لمحاولات المطابقة بين المفهومين العربي والغربي للمواطنة. وابرز هذه الاشكاليات المثارة:

–اولى الاشكاليات التي يثيرها بعض الكتاب تكمن في الاصل اللغوي للكلمة، فالمعاجم اللغوية العربية على كثرتها خلت من مفردة المواطنة والمواطن[2]، ولذلك ذهب الكثير من الباحثين الى اشتقاق مفردة المواطنمن الفعل (واطن) وفي هذا يقول محمد العدناني* صاحب موسوعة الاغلاط اللغوية " معنى واطنه، اضمر فعله معه، وافقه عليه. واطن القوم عاش معهم في وطن واحد. فالفعل واطنه يعني وجد معه في وطن واحد، مثلما يعني الفعل عايشه: عاش معه. ومثلما يعني الفعل ساكنه: سكن معه في دار واحدة. فلعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي اصدر المعجم الوسيط ومعجم الفاظ القران الكريم وحرف الهمزة من المعجم الكبير يقر استعمال واطنه بمعنى: عاش معه في وطن واحد، فهو مواطن له. ولعل معاجم دمشق وبغداد وعمان يوافقون على ذلك"[3] ولا نجد في هذا الاصل اللغوي ما يعطي لنا معنى المواطن بالمفهوم المعاصر. حيث ليس فيه ما يميز حدود الفرق بين الفرد الذي يعيش داخل حدود جغرافية محددة واختيار جماعته للعيش معهم. بهذا المعنى يمكن ان نطلق لفظ المواطن على الافراد الذين يعيشون على الارض. بيد ان مفهوم الوطن والمواطن لا ينحصر في العيش والسكن، بل في مجموعة من الحقوق والواجبات[4]، كما سنبين لاحقاً.

– وثاني هذه الاشكاليات وهي مرتبطة بالإشكالية الاولى، وهي ان الاصل اللغوي لمفردة المواطنة وارتباطه او حصره بمعنى الوطن، اوجد مشكلة في رأي الكاتب

السوري (هيثم مناع) تتمثل في " ان الدخول السهل لكلمة المواطنة في اللغة العربية، قلما جعلها تستعمل في الوعي واللاوعي الجماعي بالمعنى العميق لها، وغالباً ما انحسر معناها في ذهن القائل والسامع بأبناء هذا الوطن، اتباع لقادة او رعايا لسلطان او سفهاء لعمامة" ويخلص الى ان هذا " الامر غيب عن الواقع وابعد عن الذهن ضرورة الحديث في مفهوم المواطنة واهميته في بناء وعي حضاري وانساني جديد يسهم في تجاوز المجتمع العضوي الى المجتمع المدني والحق المطلق الى حقوق الانسان"[5].

–ثمة اشكال اخر وهو متعلق بالممارسة، وهو اشكال حصل على مر الوقت، ربما يكون بفعل التشويهات المتعاقبة التي احاطت بهذا المفهوم، قد تكون ناتجة عن خط الملابسات التي يمر بها المجتمع تاريخياً، وخلال مراحل شرسة من شكل الحكم الاحادي الذي يؤسس لثقافة سلبية ترمي هنا وهنا كان فعالاتها وتشابكاتها على جميع المستويات، وقد يكون لحجم الارتداد السلبي والمعنوي على الضمير العام، قد تسبب في محاولة مسخ وتغيير مفهوم المواطنة، حتى اصبح تارة يتماهى مع النظام السياسي، وتارة اخرى يعني المؤسسة التنفيذية او المؤسسة الحزبية، والمواطن ليس فقط مجرد فرد في هذا الوطن، والمواطن ونعموماً ليسوا قطيعاً حتى تتم قيادتهم بهذه الدرجة او تلك، بل هم الوحدة الاساسية في بناء الوطن، وذلك بتواجدهم الفاعل الايجابي، وليس كينونتهم المنفعلة السلبية. ومندون الاعتراف بالمواطن ودوره الفاعل، لا يمكن ان يكون هنا كوطن، بل سجن محكم الاغلاق.. والوطن في النهاية واحة فياضة كما ينبغي ان يكون وان نعيش فيه على الدوام بقامة عالية.[6]

واذا كانت هذه الاشكاليات التي طبعت الفكر السياسي العربي قد حالت دون الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للمواطنة الا انها لم تمنع المفكرين والكتاب العرب من تركيز الاهتمام على تحديد المعاني والمباني والخصائص والاطر الفكرية والسياسية لمفهوم المواطنة، وان كان بعض ما فيها هو نقل او ترجمة لما اوردته موسوعات ومعاجم غربية. ومنها:

– المواطنة عضوية كاملة تنشأ من علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن البلد، وبما تمنحه من حقوق كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة[7].

-- المواطنة من اشد انماط عضوية الفرد اكتمالاً في الدولة الحديثة، فهي هنا ليست صورة باهتة لانتساب صوري بين افراد المجتمع بدولتهم المعينة بقدر ما هي كينونة لجنس العلاقة الرابطة بين الفرد ومن ثم المجتمع بدولتهم التي يستظلونها وينتمون اليها. وهي على ذلك من مستلزمات الانتماء للمجموعة السياسية او للدولة كوحدة سياسية متكاملة والتي تتألف من وطن (كإقليم جغرافي) وامة (شعب) ونظام وسلطة.[8]

– تعد المواطنة تحالفاً وتضاماً بين اناس متساوين في القرار والدور والمكانة، وان اي ارتكاس للسياسة الى مستوى العقيدة دينية كانت او علمانية هو حكم عليها بالفناء. وان قوة الامم التي تملك مصير العالم وتمسك بزمام الحضارة في عصرنا هذا تعود الى ابداع مبدأ المواطنة، اي اعتبار المشاركة الواعية لكل شخص من دون استثناء ودون وصاية من اي نوع في بناء الاطار الاجتماعي، وهي قاعدة التضامن والتماهي الجماعي ومصدر قيمة مؤسسة وغاية للجميع ولكل فرد معاً[9].

– تعد المواطنة صفة موضوعية عامة يتمتع بها كافة منتسبيها بشكل محايد لا تقبل التفاوت والتفاضل بذاتها، فليس بين المواطنين من هو مواطن اكثر من الاخر، وكافة الفوارق او الاختلافات او الامتيازات لا وجود ولا اعتبار لها في ظل هذه الصفة. من هنا تكون الدولة الوطنية دولة الانسان والقانون التي تقر المساواة ولا تعرف التمييز، وكافة اشكال الدولة(كالدولة الدكتاتورية والعرقية والطائفية والحزبية والعشائرية والعائلية) هي دولة ما قبل دولة المواطنة الحقيقية والكاملة، كونها دولة الامتياز لا الحقوق التي تؤسس كيانها على اساس الهيمنة والاقصاء والحجر في تنظيم العلائق والاستحقاقات بين المواطنين شركاء الوطن الواحد.[10]

– ان المواطنة ليست شعاراً مجرداً عن حقائق ووقائع الحياة. وانما هي منظومة قيمية وادارية وسياسية، تتجه بكل امكاناتها لمنح المواطن كل حقوقه، وتحفزه للالتزام بكل واجباته ومسؤولياته. فالثالوث القيمي (العدالة – الحرية – المساواة) هو الذي يمنح

مفهوم المواطنة معناه الحقيقي، ويخرج المواطن من حالته السلبية المجردة الى مشارك حقيقي وفعال في كل الانشطة الوطنية[11].

2، مقومات المواطنة، تتعدد مقومات المواطنة وتتباين من باحث الى اخر بحسب المدارس والمراجع الفكرية والسياسية التي يدين بالولاء لها، وهي في عمومه الا تخرج عن الاسس والمقومات البنائية للدولة المدنية الحديثة. ونظراً لهذا التعدد والتنوع سنقتصر على الاشارة الى ما نعتقد انها الاهم والاساس في ترسيخ وتجذير المواطنة في دول العالم اجمع، وفي العراق على وجه الخصوص. وعلى النحو التالي:

– تشكل الدولة الحديثة شرطاً لوجود المواطنة، بعدما انتقل هيكل الدولة من الارتباط بشخص الحاكم الى مؤسسات بيروقراطية شكلت الحاضنة لبروز المواطنة بما تقدم من ضمانات تتمثل في الدستور والقوانين والجهاز القضائي عملاً بمبدأ فصل السلطات، وتركز التعريفات التقليدية للمواطنة على كون العلاقة التي تربط الفرد بالدولة الحديثة الديمقراطية تخضع لقانون يقوم على الحقوق والواجبات الناجمة عن عضوية الفرد في الجماعة الوطنية التي تثبت رسمياً بالجنسية[12]والتي يبرز دورها الكبير في تحديد الصفة الوطنية والاجنبية لسكان الدولة، ومن ثم تحديد مقدار ما يتمتع به الوطني بالنسبة للأجنبي من حقوق وما يكلف به من التزامات عامة او خاصة[13]وقد برز في الآونة الاخيرة حديث البعض عما اسماه المواطنة ال (ما فوق وطنية) ويعنى بها، المواطنة المتحررة من الاطار الجيوسياسي الحاضن المتمثل بالدولة. هذا الاطار الجيوسياسي الجديد قد يكون العالم باسره او التجمعات الاقليمية، وابرز مثال لها، المواطنة الاوربية، التي تكرست في معاهدة ماستريخت للوحدة الاوربية عام 1993, ولحقتها معاهدة لشبونة عام 2010، وهي معاهدة دستورية لإرساء المواطنة الاوربية لدى جميع مواطني الاتحاد الاوربي ثم اعلان المفوضية الاوربية عام 2013 سنة اوربية للمواطنة[14] وبما ان المواطنة، مثلها مثل الجنسية، لا تقبل القسمة، لم تستطع اطلاقاً هذه المواطنة (الاوربية) ان تمتص سائر المواطنات الوطنية، انها تتراكب معها ببساطة، وتشهد على التعقيد القانوني لمجموع سياسي غير مسبوق – فلا هو فيدرالية حقيقية، ولا ما فوق –دولة – امة قيد البناء. ان مواطنة الاتحاد هي مواطنة مفصولة عن فكرة

الامة، لكنها تتناسب مع المستوى النظري للتعبير عن سيادة (شعب اوربي) لأنها تتجسد في حق الاقتراع لانتخاب برلمان اوربي، ولأنها تتطابق ايضا مع بناء فضاء قانوني مهيكل بقواعد ومحاكم خاصة بالاتحاد. بالإمكان على اية حال، ان نفهم ان التعدد في فكرة المواطنة يحيل الى تعقيد اشكال السيادة التي تَسِمُ تطور البناء الاوربي[15]. ان ما تقدم يرتب لنا حقيقة مفيدة وهي ان الدولة الديمقراطية الحديثة تبقى محافظة على مكانتها غير القابلة للاستغناء بالنسبة للمواطنة.

– لا وجود للمواطنة ولا وجود حتى لأثر لها بغير منظومة الحقوق والواجبات التي تحدد علاقة الفرد بالدولة، ما له على الدولة من حقوق وما للدولة عليه من واجبات. بيد هنا يجب علينا ان نوضح مسألة في غاية الاهمية، وهي، ان المواطنة الفعالة لا تشمل فقط حقوقاً وواجبات مدرجة بالقانون، لكنها تذهب الى ما هو ابعد من ذلك. اي تحديد معايير السلوك الاخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه. وعادة فان الحقوق والواجبات المكفولة للمواطنين، ونوعية السلوك المرغوب من كل مواطن تشكل مجالاً واسعاً من النقاش والجدل في الحياة العامة[16].

–المواطنة لاتبنى ولا تتجذر الا في بيئة سياسية ديمقراطية– قانونية، تتجاوز كل اشكال الاستفراد بالسلطة والقرار او الاستهتار بقدرات المواطنين وامكاناتهم العقلية والعملية. والقاعدة العريضة التي تحتضن مفهوم المواطنة في الفضاء السياسي والاجتماعي هي قاعدة العدالة والمساواة. فكلما التزم المجتمع بهذه القيم ومتطلباتها، ادى ذلك على المستوى العملي الى بروز حقائق ايجابية في طبيعة العلاقة التي تربط بين مكونات الوطن الواحد وتعبيراته. فمقتضى العدالة الاعتراف بوجود التعددية في الفضاء الاجتماعي والسياسي وتنظيم العلاقة بين هذه التعدديات على اسس المواطنة المتساوية[17].

– من اجل تجسيد المواطنة في الواقع، على القانون ان يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع اعضاء في المجتمع، على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي او طبقتهما وجنسهم او عرقهم او ثقافتهم او اي وجه من اوجه التنوع بين الافراد والجماعات. وعلى القانون ان يحمي وان يعزز كرامة واستقلال واحترام

الافـراد، وان يقـدم الضـمانات القانونيـة لمنـع اي تعـديات علـى الحقـوق المدنيـة والسياسية، وعليه ايضاً ضمان قيام الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الانصاف. كما ان على القانون ان يمكن الافراد من ان يشاركوا بفاعلية في اتخاذ القرارات التي تـؤثر فـي حيـاتهم، وان يمكنهـم مـن المشـاركة الفعالـة فـي عمليـات اتخـاذ القـرارات السياسية في المجتمعات التي ينتسبون اليها[18].

– لاوجـود للمواطنـة ولا قيـام لهـا الا فـي اطـار وجـود المجتمـع المـدني، فمـن دون المجتمـع المـدني يكـون الافـراد مجـرد اشـياء وليسـوا مـواطنين فـي دولـة ديمقراطيـة. فالديمقراطية اذ تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره.. عندها يستحيل ان توجد من دون مجتمع مدني. واذا كانت الديمقراطية تعتمد على المواطنة اساساً لبنائها فان خصوصية المجتمع المدني وشرطه التاريخي هو مفهوم المواطنة، وقد قـال (روسـو)" لـن نصـبح بشـراً الا اذا اصـبحنا مـواطنين" لان الدولـة الديمقراطيـة هـي الدولـة التـي تحتـرم مواطنيهـا وتـدافع عنـا منهـم وتـوفر لهـم الفـرص، وتسـاوي بينهـم فـي الحقوق والواجبات، دون التمييز بينهم دينياً او عرقياً، وموقع الفرد فيها يحدد على اساسا لا نجاز والكفاءة والنزاهة والوطنية، وان هذه الاعتبارات اهم ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمع التقليدي[19].

– لا يمكـن ان ننجـز مبـدأ المواطنـة فـي فضـائنا الاجتمـاعي والـوطني، الا بتوسـيع رقعـة ومسـاحة المشـاركة فـي الشـأن العـام، ووجـود اسـتعدادات حقيقيـة عنـد جميـع الشـرائح والفئات لتحمـل مسـؤوليتها ودورهـا فـي الحيـاة العامـة، وذلـك لأنـه كلمـا توسـعت دائرة القاعـدة الاجتماعيـة التـي تمـارس دوراً ووظيفـة فـي الحيـاة العامـة، اقتربنـا اكثـر مـن دائرة المواطنـة فـي علاقاتنـا الداخليـة. ان تشـجيع المشـاركة فـي الحيـاة العامـة، وتـذليل المعوقـات الخاصـة والعامـة التـي تحـول دون ذلـك، سـيقود ذلـك الـى بنـاء مؤسسـات مجتمعية متينة وقادرة على القيام بأدوار حيوية في الشأن العام[20].

– المواطنـة لا تثمـر الا فـي جـذر الديمقراطيـة، كـون الديمقراطيـة تقـوم علـى اسـاس الاعتراف بالإنسان، بحقوقه وحرياته بغض النظر عن الانتماءات الاثنية، وعلى اساس حق المواطن بالتعبير والمشاركة في صنع القرار، وهي ذاتها مقومات المواطنة الفعالة

والصالحة في ظل الانتماء الى الوطن – الدولة. بحيث لا يمكن الفصل بين فكرتي المواطنة والديمقراطية، ففكرة المواطنة هي من افرازات الفكر والنظام الديمقراطي، بمعنى انها ولدت من رحم الثقافة الديمقراطية وتعترف بان المواطن الانسان هو مصدر السلطات السياسية جميعها، وبدون الديمقراطية لا تنمو فكرة المواطنة[21].

– اخيراً، يتوقف ترسيخ المواطنة كمبدأ حاكم لعلاقة الافراد بالوطن على درجة وعي هؤلاء الافراد من المواطنين بحقوق المواطنة، ووعي الانسان بانه مواطن اصيل في بلاد هو ليس مجرد ضيف او زائر او حتى مقيم يخضع لنظام معين من دون ان يشارك في صنع القرارات داخل هذا النظام. ويعد الوعي بالمواطنة نقطة البدء الاساس في تشكيل نظرة الانسان الى نفسه والى بلاد هو الى شركائه في صفة المواطنة. لأنه على اساس هذه المشاركة يكون الانتماء وتكون الوطنية. فغياب حقوق المواطنة يؤدي الى تداعي الشعور بالانتماء للوطن، وتباين امتلاك الافراد لهذه الحقوق يؤدي الى تفجر قضايا التمييز التعسفي وتفكك روابط التكامل الوطني[22].

3، المواطنة التأصيل الفكري والتطور التاريخي،لم يظهر مفهوم المواطنة بالمعنى الذي نعرفه اليوم ونتعامل معه في لحظة تاريخية واحدة ولا في اطار فكري واحد، وانما كان عليه ان يقطع وبعناء كبير مراحل تاريخية متعددة، وان تتقاذفه مدارس فكرية وفلسفية متنوعة، وهي وان اختلفت في طريقة تعاطيها مع المفهوم سلباً وايجاباً الا انها جميعاً شاركت في بلورة المفهوم المعاصر للمواطنة. فالمواطنة كما يرى (قسطنطين زريق) "لا توجد بالطبع والسليقة، ولا هي هبة يهبها لنا احد، بل هي تكتسب اكتساباً، شأنها شأن القيم الاخرى في الحياة"[23]. وهذا يعني بحسب (علي خليفة الكواري) " ان تأريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ سعي الانسان من اجل الانصاف والعدل والمساواة، وقد كان ذلك قبل ان يستقر مصطلح المواطنة او ما يقاربه من معان في الادبيات بزمن بعيد. لقد ناضل الانسان من اجل اعادة الاعتراف بكيانه وبحقه في الطيبات ومشاركته في اتخاذ القرارات على الدوام . وتصاعد ذلك النضال واخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومر واشور وبابل، وحضارات الصين والهند وفارس، وحضارات الفينيقيين والكنعانيين، والاغريق

والرومان*"[24].وللحضارتين الاخيرتين (الاغريق والرومان) النصيب الاكبر في الاشارة لهما من خلال الكثير من الدراسات على انهما الاكثر فضلاً واثراً في ظهور مفهوم المواطنة. ووفقاً لهذه الدراسات، فان اليونانيين هم اول من كتبوا عن المواطنة وممارستها.[25] وقد تجلت مساهمة الحضارة اليونانية – لا سيما في مدينة اثينا – في ارسائها لمبادئ المواطنة في اطار ممارستها للديمقراطية المباشرة، ومن خلال الدعوة الى المساواة والحرية والمطالبة بحقوق الشعب. اما الحضارة الرومانية فقد اعتمدت – رغم ارستقراطيتها – مبادئ مهمة كالمساواة والشرعية خاصة خلال ما سمي بالمرحلة التشريعية التي جرى التأكيد فيها على مسألة ديمقراطية الحكم وتحرير الشعوب والافراد والمستضعفين. كما ساهم الرومان في تقديم ذلك الهيكل الذي بنت عليه الحضارة الحديثة نظمها السياسية والقانونية بصفة عامة، وكل ما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الفرد والدولة بصفة عامة.[26]

وعلى الرغم من اهمية وحيوية ما قدمته حضارة الاغريق والرومان من فكر وممارسة اسهم بشكل كبير في وضع لبنات واسس مفهوم المواطنة، الا ان هناك من يرى صعوبة تقبل القول بوجود مفهوم للمواطنة بالشكل الذي نعرفه اليوم عند الاغريق والرومان. فبخصوص الاغريق، يقرر (جورج سباين) انه "يفتقد في كتابات افلاطون وارسطو السياسية، اكثر المألوف من افكارنا السياسية، وبخاصة فكرة المواطن بذاتيته وحقوقه الخاصة، وفكرة الدولة التي تكفل بالوسائل القانونية حماية حقوق المواطنين وتستأديهم ما يقتضه ذلك الهدف من التزامات. ولعل ابرز افكارنا السياسية المعاصرة هي فكرة تحقيق التوازن بين مبدأين متعارضين: هما قوة الدولة بدرجة تسمح لها ان تكون فعالة، وحرية الفرد الى الحد الذي يتيح له طلاقة العمل، ومثل هذا التعارض لم يخطر ببال فلاسفة الاغريق، فلم يكن معنى الحق والعدالة في نظرهم الا الدستور او تنظيم الحياة المشتركة للمواطنين، ولم يكن للقانون من غرض الا تعيين مكان كل فرد في المجتمع، وتحديد وضعه ووظيفته في حياة المدينة. وكانت للفرد حقوق، ولكنها لم تكن وليدة شخصيته الخاصة، بل كانت حقوقاً تابعة لمركزه في الجماعة. وكانت على المواطن كذلك تكاليف والتزامات، غير انها لم تكن فرائض حملته الدولة ايَاها، ولكنها نجمت

عن حاجته الى اظهار مواهبه وامكانياته"[27]. ويرتب (جان توشار) على ذلك اقراراً مفاده "ان المواطن، في الحاضرة القديمة، مهما كان فقيراً، هو شخصية مميزة، وان المواطنية، مهما رق حال صاحبها، هي وظيفة. ولا شبه على الاطلاق بين هذه المواطنية وبين نظمنا الانتخابية القائمة على القدرة المالية حيث المواطن (السلبي) مواطن، على كل حال، له قسم حقوق من الحقوق المواطنية، وله الحق في ممارستها كلها، عندما ترتفع منزلته في منازل التراتب الاقتصادي والاجتماعي ويؤثر بصورة غير مباشرة في الحياة السياسية"[28]. اما في اطار الامبراطورية الرومانية، فقد ارتبط ظهور المواطنة بقيام الامبراطور (كاراكلا) 211 – 217 م بمنح الجنسية سنة 212 م لجميع سكان الامبراطورية الاحرار[29]. غير ان هناك من يرى ان الدافع لهذا المنح الامبراطوري لم يكن انسانياً – خصوصاً ان حكم كاراكلا تميز بالقسوة والعنف – بل كان هدفه اخضاع جميع السكان لضريبة الارث التي ضوعف مبلغها من 2,5% الى 5%[30] وكان ذلك من اجل الحصول على ايراد اوفر واعم لمعالجة مشاكل الامبراطورية الرومانية الاقتصادية التي ساءت في القرن الثالث الميلادي نتيجة لكثرة الحروب الاهلية التي مزقت وحدة البلاد وجعلت طرق التجارة غير مأمونة في البر والبحر[31]. ان هذه المواطنة الرومانية" لا تعني شيئاً" حسب تعبير المؤرخ الامريكي (كافين رايلي) والمفكر المصري (عبد الوهاب المسيري) [32]. وعلى الرغم من هذه الانتقادات للحضارتين الاغريقية والرومانية الا انهما مثلتا عصراً ذهبياً بالمقارنة مع القرون اللاحقة والتي سميت العصور الوسطى، وقد استمرت قرابة الف عام وامتازت بتراجع دور الفرد وبروز الكنسية المسيحية والاقطاع، وقد اطلق على هذه الحقبة من تاريخ اوربا بالعصور المظلمة ولم يصيب مفهوم المواطنة اي تقدم او تطور خلالها. وبتجاوز هذه المرحلة التاريخية الحرجة والوصول الى العصور الحديثة، اخذت المواطنة معنى جديداً تعكسه المنزلة التي اصبح يحتلها المواطن في المجتمعات الديمقراطية الحديثة. وتحددت تحت تأثير مجموعة من التحولات، بعضها اقتصادي او سياسي والبعض الاخر منها ايديولوجي، الا ان اهمها على الاطلاق هو انتصار التوجه الليبرالي الذي اكد على اولوية الفرد وشرعية استقلاله تجاه المجتمع، وحقه في رعاية مطالبه

ومتابعة اهدافه بكل حرية في حدود احترام القوانين.[33]. ويعني هذا، ارتباط مفهوم المواطنة بصيغته الحالية بنشوء الدولة الحديثة وتطور علاقتها بأفراد المجتمع، وبالسياق الثقافي التاريخي لا وربا الغربية الذي نشأت ضمنه هذه الدولة خلال القرون الاربعة الاخيرة، وهي الفترة التي تعرف بالأزمنة الحديثة[34]. ويحدد (ترنس مارشال) في مقال له مشهور ظهر سنة **1949** الابعاد المتتالية للمواطنة والتي انتشرت تدريجياً بحسبه خلال هذه القرون في الغرب. ووضع تطورها على ثلاث مراحل. وهي[35]:

المرحلة الاولى، وهي خلال القرن السابع عشر وفيها ظهرت المواطنة المدنية، بعدما تحقق الاعتراف بحق المساواة في المعاملة امام القانون، وتضمنت ذات الحق في الامن الفردي وحرية الراي والدين والتملك، وشملت في الان نفسه حق المواطنين في الاستفادة من فرص حضور متساوية امام المحاكم، وحقهم ايضاً في الدفاع عن امتيازاتهم القانونية عندما تكون مهددة.

المرحلة الثانية، وتحققت فيها المواطنة السياسية، وكان ذلك مع التكريس التدريجي للانتخاب العام ورفع الموانع الخاصة التي كانت تمنع بعض الجماعات (خصوصاً اليهود والكاثوليك) من المشاركة في الوظائف العامة. وتجد المواطنة السياسية تعبيرها من خلال مضمونها القانوني ومرجعيتها القطعية الى الجنسية. ويترتب عليها ان للمواطنين الحق، شخصياً او بواسطة من ينوب عنهم، في سن القوانين والحصول سواسية على الوظائف العمومية. وتتضمن عدم مضايقتهم بسبب آرائهم، حتى الدينية، ما دامت لا تخل بالنظام العام الذي رسمه القانون. كما تضمن لهم ايضاً حرية التحدث والكتابة وطباعة الآراء ونشرها.

المرحلة الثالثة، وانبثقت فيها في الاخير المواطنة الاجتماعية، بعد الاعتراف منذ سنة **1945** بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دائرة مؤسسة العمل. من ضمنها الحق في العمل، حق المطالبة بحماية نظام الضمان الاجتماعي، انشاء مؤسسات مطابقة لحاجات التكوين. ولهذا تمثل القضايا الاجتماعية بعداً اساسياً للمواطنة.

ان مفهوم المواطنة وفق المعطيات المتقدمة يبدو مقترناً بالتطورات والاحداث التي عرفتها القارة الاوربية وعبر قرون تاريخية كثيرة، وايضاً حصيلة للفكر السياسي

والفلسفي الذي نشأ اعتماداً على تلك الاحداث او نتيجة لها. وعليه يبدو مفهوم المواطنة مفهوماً غربياً بامتياز، ولا يعني هذا الاستنتاج التخلي عنه او رفضه، على العكس يبدو هذا المفهوم بما يختزله ويحتويه من قيم وممارسات سياسية ضرورة تفرضها حاجة مجتمعاتنا العربية لإعادة صياغة مفهوم جديد للمواطنة يقوم على استيعاب الفرد لا ابعاده، وعلى مشاركته في الشأن العام وخاصة في بعده السياسي لا استعباده، وعلى احترام حقوقه لا هدرها. ان مفهوم للمواطنة بهذا المعنى كفيل بمعالجة الكثير من الامراض المجتمعية والسياسية التي ارهقت الدولة والانسان العربي معاً.

ثانياً، اشكالية المواطنة في العراق

مثلت المواطنة اشكالية رافقت الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها والى الان. وقد اصبحت اليوم خطراً بيناً على وحدة الدولة واستمرار وجودها، ولهذا سنحاول في هذا المحور دراسة اشكالية المواطنة في العراق، مع محاولة تحديد اليات للمعالجة.

1- مظاهر الازمة في المواطنة،للأسف لم يستوعب الفكر العراقي المواطنة كمبدأ، وقد يكون سبب ذلك ان ممارسة الانظمة المتعاقبة للحكم في العراق لهذا المفهوم وتطبيقاته كانت مشوهة وفي اقل الاضرار خاطئة وغير صحيحة، وايضاً بعيدة عن المباني والمعاني الاصلية للمفهوم وتطبيقاته المعاصرة التي سادت في الفكر الغربي وتطبيقاته السياسية ابتداءاً من القرن الثامن عشر والى اليوم. ولا يعد الفكر العراقي وهو يعاني من ازمة حادة في تعاطيه مع المواطنة استثناء عن اشكالية الفكر العربي عموماً. فأزمة المواطنة هي المظهر الابرز في السلوك السياسي العربي، فاغلب الدول العربية تعاني من ازمة حادة في ذلك، وهو امر تسبب على نحو واضح في حالة التراجع وعدم الاستقرار التي سادته خلال العقود الماضية. بيد ان ما يميز ازمة المواطنة في العراق عن غيرها هو في عمقها وتعدد جوانبها وكثرة اطرافها وايضاً استمرارها لمدة اطول من غيرها فضلاً عن غياب رؤى وطروحات واضحة للحل . ومن اجل عدم الاستغراق في التاريخ وتجنباً لسوء الفهم الايديولوجي والمعرفي سنركز على المرحلة الحالية على الرغم من قدم الازمة وربما تفاقمها خلال عقود ماضية. وبوسعنا هنا ان نحدد ابرز

الاشكاليات التي نعتقد انها تعكس او تعطي صورة تكاد تكون واضحة لازمة المواطنة المتفاقمة في العراق ومنها:

– ان تطبيق مبدأ المواطنة في العراق امتاز بعدم حفظ التوازن والتعادل بين جناحي المواطنة الحق والوجب، ففي العراق كان انتهاك هذا التوازن هو السمة الميزة للحكومات والشعب على الحد السواء، فقبل العام 2003 كان الانتهاك من جانب الحكومات، ركزت واكدت على الواجب واهملت الحق، فكل مواطن يعرف لائحة لها اول وليس لها اخر فيما يترتب عليه من واجبات تجاه الحكومة والسلطة والقانون والجيش والحزب والادارات...الخ، في حين غيبت وعن عمد وتخطيط تربية وثقافة الحقوق التي يستحقها من يقوم بواجباته اتجاه دولته. بعد العام 2003 تبادل الافراد والحكومة الادوار، فالفرد اصبح ينادي ويطالب بالحقوق(المناداة والمطالبة لا تعني الحصول عليها) في الوقت الذي لم يعر الواجب اي اهتمام يذكر. ان اختلال العلاقة بين الحق والواجب ادى الى تفاقم ازمة المواطنة في العراق على مستوى الفهم وايضاً على مستوى الاستيعاب[36].

– حطمت الدولة الريعية التي عرفها العراق ولا زال مبدأ المواطنة، فمما لا شك فيه ان لاقتصاد السلعة الواحدة اثراً تخريبياً هائلاً على بنية الدولة. وهي حالة مختلفة المظاهر والنتائج في تاريخ الدول. الامر الذي يجعل من الضروري دراستها دوماً بصورة ملموسة. فجمهورية النفط والغاز ليست كجمهورية الموز والقهوة، كما ان تأثيرهم في الانظمة الجمهورية والملكية ليس سواء، بل ويختلف بين الانظمة الجمهورية نفسها، كما يختلف بين الانظمة الملكية. والقانون (الحديدي) الوحيد القائم في جعل الدولة التي يعتمد اقتصادها على هيمنة مادة طبيعية واحدة قابلة للتصدير يقوم بالطبيعة الاجتماعية للقوى الحاكمة وايديولوجيتها السياسية. ان اقتصاد السلعة (الذهبية) الوحيدة هو تعبير اما عن بقاء وسيادة وهيمنة وتأقلم القوى التقليدية ضمن تصوراتها ومفاهيمها وقيمها ومصالحها الخاصة، او ترسخ دكتاتورية الهامشية والقوى الرثة وأيديولوجيتها الراديكالية السياسية[37]. فمشكلة النفط انه يغري الدولة بالاستغناء عن المجتمع (الشعب)،وتلك محنة الدولة الريعية. ففلسفة العلاقة بين الدولة والمجتمع في

البلدان التي تمول خزينتها من قبل دافعي الضرائب تقوم على اساس توزيع للحقوق والواجبات، تضطر فيه الدولة الى خدمة مموليها الذين هم في الوقت نفسه ناخبوا حكومتها، وبالتالي مانحوها التفويض لخدمتهم وهي بالتالي اسيرة علاقة مصدرها مصلحة المواطن وكلمته العليا. في البلدان الريعية تنقلب الحالة مع شعور الدولة بانها ليست بحاجة للمجتمع عبر هيمنتها على عوائد النفط المستخرجة من باطن الارض، ان العلاقة تنقلب جذرياً مع اعتماد المجتمع شبه الكلي على الدولة لتمويل خدماته ونشاطه الاقتصادي. ان البناء الدستوري والمؤسساتي بعد العام 2003 لم ينتقص شيئاً من هيمنة الدولة الريعية وتجاوزها لمبدأ المواطنة. التغير الوحيد في اسلوب اداراتها عندما استبدلت الهيمنة الاحادية الى عملية محاصصة يتقاسم فيها الفرقاء– الشركاء مغانم الدولة الريعية ويديرون عملية توزيعها[38].

– ينطبق وصف (روجيه سو) عن هزيمة السياسة وانكار المواطنة على ازمة المواطنة في العراق، اذ امكن قياس هذه الازمة في تنامي البطالة والهشاشة في العمل وازدياد اللامساواة الى حدود قصوى، والتي ادت الى تهميش عدد كبير من الناس، الذي عنى في العمق(انكار المواطنة) والتخلي عن المسؤولية السياسية في الادماج الاجتماعي وهو ما دل على تراجع المواطنة وبالتالي الديمقراطية. وقد بدأت ملامح هذا التراجع في قلة اهتمام الناس بالشأن العام، والامتناع عن التصويت وتضاؤل مصداقية النخب السياسية وغياب حس المواطنة والفردية الشديدة[39]

– ادى اهمال المواطنة وتهميش المواطن الى الدفع به الى مغادرة حضن الوطن باتجاهين الاول داخلي: يتمثل بالهروب الى حضن القبيلة، في حركة نكوصية ارتدادية بائسة ومثقلة بالإحباط للتعويض عما افتقده من قيم وطنية، لا سيما بعد تحويل القبيلة الى واحدة من مؤسسات التوطين. اما الثاني فهو خارجي ويتمثل بالهروب خارج اسوار الوطن الى المنفى في حركة تجمع بين الانهزام والاحباط واليأس. ان كلا الهروبين عبر عن شخصية عراقية مذعورة خلافا لأبسط مقومات المواطنة.[40]

2– مضادات المواطنة، ان التنوع والاختلاف امران طبيعيان، بل ان اللاطبيعي هو اللاتمايز والاتفاق المطلق. لذا فان كل العقلاء يرون ان من العبث العمل على (وحدة

مطلقة) تصادر الخصوصيات.. اذن لابد من التعايش، ولابد من التوافق على وفق من المشتركات الانسانية وهي كثيرة وعديدة. اما الاختلاف فانه في بعض مظاهره من تجليات التنوع، فاذا قبلنا التنوع باعتباره حالة طبيعية وارادة الهية فانه من الطبيعي ان نتقبل الاختلاف في الثقافة وفي الشعائر وفي الملابس وفي الكثير من الامور[41]. فالاختلاف بكل اشكاله هو سمة اجتماعية لا يمكن تجاهلها، او انهاء وجودها باي وسيلة كانت سواء كانت قومية ام وطنية ام ايديولوجية ام دينية. فالتباين الاثني والديني واللغوي والاقتصادي امر واقع في كل مجتمع، ولكن الفرق بين هذا المجتمع وذاك هو قدرة مؤسساته السياسية على ادارة هذا التنوع[42]. وعادة ما تسلك الدولة في ادارة التنوع وخصوصاً تلك التي تشهد انقسامات كبيرة في الهوية على اساس الخطوط الطبقية واللغوية والعرقية والدينية وغيرها احد مسارين: اما تقبل التعددية، وهو مرتبط بالحكومات الديمقراطية، ومن خلاله تنجح هذه الحكومات بتأسيس وتعزيز قومية سياسية ايجابية يشعر المواطنون بانها تتوافق مع هوياتهم المهمة الاخرى في ظل مناخ من التسامح والتوافق. كما تبنى التعددية كقيمة قومية من شانه تعزيز الوحدة. واما قمع التعددية وهو مرتبط بالحكومات غير الديمقراطية على الاغلب، وفيه تجابه هذه الحكومات التعدد بسياسات القمع والعزل، وعادة ما تتسبب سياسات واليات القمع هذه في تفاقم المشكلة وتقود بالتالي خطر الانزلاق نحو العنف[43]. والعراق الذي يعد من بين اكثر الدول العربية تنوعاً من حيث التعددية الدينية والاثنية والمذهبية واللغوية....الخ كانت حكوماته من اصحاب الاسلوب الثاني، اي القمع، فالبلاد احتوت المراكز الروحية للديانتين اليهودية والمسيحية في المراحل التاريخية السابقة، كما ان المرجعية الدينية العالمية للصابئة المندائيين والايزديين في العراق، ومرجعية الكلدان العالمية فضلاً عن المركز الروحي للطائفة الشيخية اذ يتواجد زعيمها الروحي في العراق، كما يتواجد ايضاً الشبك الذين يعدون اقلية عراقية بامتياز. وبالنسبة للإسلام الروحي، تعد المزارات الصوفية الموجودة في العراق الاهم عالمياً (الشيخ عبد القادر الكيلاني، والشيخ جنيد البغدادي، والشيخ معروف الكرخي، والسيد الرفاعي.. وغيرهم) وبالنسبة للإسلام السني، يتطلع المسلمون الى ضريح الامام الاعظم (الامام

ابو حنيفة النعمان بن ثابت) من اهم المزارات المقامة في بغداد. مثلما يعد المركز الروحي الاعلى للإسلام الشيعي عراقياً، حيث يقيم المرجع الاعلى للشيعة في العالم بالنجف الاشرف، وهي المدينة التي ورثت الكوفة، وتعد مركزاً دينياً وعلمياً رفيعاً[44]. لقد عانى العراق بشكل واضح من فشل في ادارة هذا التنوع اذ دأبت حكوماته المتعاقبة في اطار جهودها لبناء الدولة الواحدة، الى اعتماد مسار القمع ومحاولة تحقيق الوحدة من خلال اللجوء الى العنف والقوة واستحضارهما كسبيلين وحيدين لحل الاشكاليات الناجمة عن هذا التعدد. واذا كانت هيمنة حكومات غير ديمقراطية على قرار الدولة العراقية يعد سبباً كافياً لتفسير وسائل القمع للتعدد والتنوع في العراق قبل العام 2003، فان استمرار فشل الدولة في ادارة التنوع في العراق وبشكل اكثر وضوحاً بعد ذلك العام يعد امراً خطيراً خصوصاً مع تبني العراق نظاماً ديمقراطياً. ومن الواضح ان سلطات الاحتلال الامريكي تتحمل المسؤولية الاساسية لتكريس هذه الظاهرة وتعميمها بعد العام 2003، بفعل الغاء مؤسسة الدولة بما فيها القوات المسلحة وشرطة مكافحة الجريمة وحرس الحدود وشرطة النجدة وغيرها[45]. ثم جاء تأسيس مجلس الحكم، حيث كرس رسمياً حالة تعدد الولاءات الى طوائف واديان واعراق ولغات. الخ. ثم تحولت هذه المكونات المجتمعية الى حزب او احزاب سياسية لها صفة او هوية اجتماعية حصرية، فظهرت احزاب سنية واخرى كردية وثالثة شيعية ورابعة تركمانية وخامسة مسيحية....الخ، نشأت وترعرعت في ظل عملية استقطاب عمودي تؤسس للتمايز وتثبته[46]، وانعكس ذلك على العلاقة بين المكونات الاجتماعية، فقد اصبح الاحتقان الطائفي والتوتر الاثني وفيما بعد الاحتراب والتطهير سمة بارزة لهذه المرحلة، فقد تعاظمت التمترسات المذهبية (السنية–الشيعية) واحتدمت الخلافات والنزاعات (الكردية– العربية– التركمانية) بخصوص مدينة (كركوك) ناهيك عن بعض الاحتكاكات والتشنجات (العربية–الكردية) حول حدود الفيدرالية، كما تكرست الاصطفافات المسيحية الكلدو– اشورية وغيرها، ناهيك عن شرائح دينية وقومية اخرى.[47] وقد ادى ذلك الى تشظي المجتمع العراقي وضعف المواطنة، واصبح الوصف الذي اطلقه (حليم بركات) على المجتمع اللبناني بانه

مجتمع فسيفسائي ينطبق عليه، بل وحتى الخصائص التي حددها للمجتمع اللبناني تنطبق اغلبها على المجتمع العراقي وهي:[48] اولاً، الميل نحو عدم وجود اتفاق بين الفئات الدينية حول الاسس والمرتكزات التي تقوم عليها البلاد. وثانياً، الميل نحو عدم قيام حوار حقيقي وصريح بين هذه الفئات. وثالثاً، الولاء للجزء يفوق الولاء للكل ويتصادم معه. ورابعاً، عدم توافر نظام تربوي موحد يعمل على دمج الفئات المختلفة في وحدة حقيقية. وخامساً، عدم وجود احزاب سياسية ذات قاعدة وطنية شاملة ينتظم فيها مواطنون من جميع الطوائف. وسادساً، عدم توافر الاندماج الجغرافي، اذ تتوزع الطوائف في مناطق مختلفة من البلاد وتتركز فيها وحدها دون غيرها. وسابعاً، ضعف سيطرة الدولة على المؤسسات الاخرى وخصوصاً الطائفية والتربوية والزعامات المحلية. وثامناً، تكريس الطائفية من قبل الدولة عن طريق جعلها قاعدة شرعية للحياة السياسية وتبنيها كنظام واسلوب، وعدم الرغبة في تجاوزها. ان مجتمعاً بهذه الخصائص يبدو متعدد الولاءات، وهذا التعدد يفضي قطعاً الى اضعاف المواطنة، ذلك ان اي ولاء خارج اسوار المواطنة هو ولاء ضدها او مضاد لها. وبوسعنا ان نحدد بين ولاءات متعددة ثلاثة فقط هي الاشهر والاشد تأثيراً والاعظم خطراً في منظومة الحقوق والوجبات التي يقوم عليها مبدأ المواطنة. وهي:

أ- الولاءات الاثنية، من الآراء الشائعة وسط العلماء والمفكرين ورجال السياسة ان الاثنية "قابلة لان تكون قوة انسانية محررة وخلاقة، او تكون مدمرة وعشوائية مكبلة للإنسان" ذلك ان الاثنية ليست مشكلة بحد ذاتها، بل هي انتماء طبيعي وفطري ومعترف به من قبل الاديان السماوية التي وضعتها في اطارها الصحيح لتكون محررة وبناءة، الا ان المشكلة تبرز الى السطح حينما يساء استخدام المشاعر الاثنية، وحينها تتحول الى سلاح مدمر وخطير يهدد الاستقرار السياسي وربما يعصف بمؤسسة الدولة نفسها. ويعني هذا، ان ادارة التنوع الاثني مسالة غاية في الاهمية، فالتنوع الاثني حيثما وجد يحتاج الى استراتيجية للتعامل معه، وتهدف هذه الاستراتيجية – وما يتبعها من سياسات – الى توجيه التنوع الاثني بما يحقق البناء الوطني والاثراء الثقافي، ويتفادى

في الوقت نفسه الاثار السالبة التي يمكن ان تنتج جراء اساءة استخدام الاثنية وتسيسها[49].

ويبدو الاشكال الاثني في العراق اليوم نتاج غياب استراتيجية عقلانية وحكيمة وفي نفس الوقت وطنية لإدارة التنوع الاثني، وتظهر الاثنية الكردية كنموذج لولاءات تعلو وتتفوق على الولاء الوطني، فالأكراد الذين تعرضوا لكوارث على مدى ما يقارب نصف القرن على يد حكومات يفترض على انها وطنية[50]، كانوا يعتبرون مناطقهم (كردستان) محتلة من قبل حكومات اجنبية ومنها الحكومة العراقية، التي اعتبرت الغاصب والمحتل لكردستان الجنوبية، وكان التمرد ضدها وحمل السلاح نهج الحركة القومية الكردية، وسميت بحركة التحرر بمعنى تحررها من احتلال واقع، ولم تسمى بحركة ديمقراطية وطنية او اصلاحية او ثورية ديمقراطية وما الى ذلك وانما دائما تلقب الحركة القومية الكردية بالحركة التحررية اما وطنية كردية او قومية كردية وهذه دلالة واضحة على عدم اندماج الكرد في الدولة العراقية وعدم اعتبارهم لأنفسهم عراقيين يناضلون من اجل حقوق المواطنة والديمقراطية وحكم الدستور والقانون[51]وتصاعدت بعد سقوط النظام العراقي السابق في 2003 حدة الاشكالية بين الدولة العراقية والاثنية الكردية، وكان من اللافت ان يترافق مع موعد اول انتخابات نيابية عراقية في 30/1/2005 الاعلان عن استفتاء للانفصال عن العراق وبدعم من الحزبين الكرديين الرئيسين (الحزب الديمقراطي، والاتحاد الوطني) ويتساءل الكاتب (رشيد الخيون) مستغرباً " كيف سيوفق الكردي بين المبايعة الوطنية لوطن واحد والمبايعة للانفصال" [52] ويستخلص الكاتب هة زار صابر امين من كل ما سبق " ان الغالب على وجود الكرد القومي هو البعد الكردستاني، الامر الذي يعطي للعراق وللهوية العراقية في الفكر القومي الكردي واتجاهاته العملية بعداً جزئياً وثانوياً، اما الاعلان الظاهري والمباشر للبعد العراقي، فانه في الاغلب نتاج الاعتبارات السياسية والتكتيكية"[53].

ب– الولاءات الطائفية، التمذهب فكرياً هو كما يرى (عبد الاله بلقزيز) " فعلٌ معرفي ينجم من التعدد والاختلاف في تلقي او استقبال النص الديني، وقراءته وخلع المعنى عليه. وان انقسام الدين الواحد الى مذاهب، هو، كانقسام الفكر الى تيارات ومدارس

نتيجةَ حتمية للاختلاف في فهم (تلقي) النص الديني، لكنه ليس معزولاً كانقسام معرفي عن الانقسام الاجتماعي والسياسي والصراعات على السلطة والنفوذ، والتأثر بالمؤثرات الاجتماعية والخارجية، وغير ذلك، لان هذه جميعها تشكل بيئة التلقي والاستقبال التي تدخل في تكوين الفهم وتكييفه. ويمكن القول انه يبدو، من هذه الزاوية، انقساماً مشروعاً او مفهوماً، وان المشكلة بالتالي ليست فيه بقدر ماهي في ادعاء نقيضه: وحدة الفهم والادراك. غير انه يتحول الى انقسام ضار وغير مشروع، حين يجنح مذهبٍ (المذاهب جميعها) الى الانغلاق الذاتي، والتشبع بالفكرة المزعومة عن حيازة الحقيقة المطلقة، وتكفير المخالفين، واخراجهم عن الملة، او حتى تبديعهم وعدهم في جملة الضالين والمنحرفين. هذا التمذهب المغلق خطير في الوعي وفي النتائج الاجتماعية والسياسية، لأنه يتخلى عن كونه اجتهاداً في فهم الدين، ويجنح للعبة الاستيلاء على المعنى قصد احتكار الدين. وهذا ما يفتح الباب امام المأسسة السياسية والاجتماعية للمذهبية، فيحولها الى عصبيات متباغضة مقفلة على بعضها البعض، وتقوم العلاقة بينها على التخاوف او على الاقتتال والافناء المتبادل"[54]. على وقع هذه التجاذبات تنشأ الطائفية وتتبلور، وبتطورها تصبح الطائفية احد الامراض العضوية التي تصيب جسد الدولة والمجتمع، وهي احد المعوقات التي تحول بين تحقيق دولة المواطنة، وتعمل على تمزيق المجتمع من داخله وخارجه، ولا يمكن ان يقضى عليه الا من خلال تحقيق دولة المواطنة[55]. لان الطائفية تعمل ضد الوطن، فتعمل الطائفية وثقافة الطوائف المبنية على الانطلاق من مصلحة الطائفة ودورها وموقفها حيال الطوائف الاخرى وحقوقها في ظلال بنية الطائفية للنظام، الى الالتباس والضياع بين مفهوم الوطن والانتماء اليه وبين مفهوم الطائفة والانتماء اليها. وينجم عن تعميم ثقافة الطائفة بديلاً من ثقافة الوطن المبنية على وحدة المواطنية، اضعاف الرابط والشعور الوطني كجامع اساس مشترك لكل الشعب. لصالح اولوية الطائفة والمذهب الذي يصبح العصب المشترك الاول بين المنتمين اليه. ويؤدي النظر الى الوطن ومصلحته من منطلق مصلحة الطائفة وزعاماتها التي تتلطى بها لخدمة مصالحها هي، الى جعل الولاء للطائفة ورموزها قبل الولاء للوطن. كما يؤدي تعدد مصالح الطوائف وتباينها وتناقضها بعضها

مع بعض الى اضعاف وحدة الشعب والوطن. وان حالة التناقضات الداخلية هذه تدفع قيادات هذه الطائفة او تلك الى المراهنة والاستقواء بالخارج في مواجهة خصومها الداخليين. وتستدرج التدخلات الخارجية، مما يحول الوطن الى ساحة لفعل وتصادم العوامل الخارجية الاقليمية والدولية، ويجعل كل تغير او خلل يطرأ في التوازن الخارجي، ينعكس على الاستقرار الداخلي[56]. وهذا ما حصل بالضبط في الدولة العراقية، حيث تبدو الطائفية احدى اهم عقبات مشروع الدولة العراقية منذ بداية التأسيس، فقد كانت السياسات الطائفية مرتعاً خصباً لتمرير المشاريع المتحالفة والمصالح المتضاربة للقوى الاستعمارية وقوى الاستبداد المحلي التي نجحت وعبر استمرار سيطرتها المزمن لسلطة الدولة التنفيذية في تغييب هوية المجتمع المدني وطمس اثار التنوير واطفاء الثقافات الديمقراطية. وامتدت الطائفية عبر موجوداتها السرطانية من عمق التصاميم السياسية لبنية الدولة امتدت الى تركيبة الاحزاب وهوية المعارضات وتوغلت الى ادق الهياكل الاجتماعية[57].ولم يكن مغادرة الانظمة الشمولية والانتقال الى نظام ديمقراطي بعد العام 2003 عاملاً للتخلي عن الطائفية، بل حدث العكس، حيث تفجر الصراع الطائفي على نحو عنيف، بفعل عوامل متعددة بعضها يعود الى طبيعة العلاقة بين المكونات العراقية وبعضها، وهو الاهم بتقديرنا، يعود الى ارادة سلطات الاحتلال الامريكي في الربط بين الانتماء الطائفي والتمثيل السياسي، وهو ما حافظت عليها القوى السياسية المسيطرة على القرار السياسي بعد خروج قوات الاحتلال. لقد اضحت الطائفية القوة الراجحة في الميدان السياسي، وطغى صوت التخاصم واختفى صوت العقل، وباتت التعددية المجتمعية عامل تهديد ليس لشرعية النظام فحسب، بل لشرعية الدولة ايضاً. نتيجة لتمزق النسيج الاجتماعي بفعل تيار الطوئفة، وهو ما يعيق عملية بناء مجتمع سياسي يذيب الطائفية وينمي الوطنية العراقية، عن طريق التركيز على استراتيجية وطنية تقوم على اساس تنمية المصالح المشتركة عبر عملية نقل وتحويل التعاضد العصبوي والطائفي الى توافق سياسي من خلال تنمية وتعزيز العلاقات الاجتماعية القائمة على المصالح المشتركة، بما يتجاوز العلاقات الطائفية.[58]

ج- الولاءات العشائرية، تشكل العشيرة احدى المؤسسات التقليدية في المجتمع، وهي المؤسسات القائمة على اساس علاقات طبيعية وعضوية بين افرادها. بمعنى ان الروابط بين الافراد فيها تكون لا علاقة للفرد في انشائها وانما هي روابط سابقة اصلاً على وجود اعضائها لأنها ترتكز على علاقات قرابية، جمعية، قسرية اساسها انتساب الاعضاء الى اصل اجتماعي واحد، وغالباً ما تركز على رابطة الدم[59].

والعراق مجتمع عشائري اذا هناك مجموعة كبيرة منها، وهي تؤلف نسبة ستين بالمائة من سكانه تقريباً، ويرى(علي الوردي) " ان الدور الطويل الذي قامت به البداوة في مجتمعنا منذ اقدم الازمان لا يمكن ان يختفي دون ان يترك اثره في اخلاقنا وفي نظرتنا الى الامور" ويضيف "لعلني لا اغالي اذا قلت ان مجتمعنا الراهن هو من اكثر المجتمعات تأثراً بالقيم البدوية في محاسنها ومساوئها. ولعل المساوئ اوضح اثراً فيه من المحاسن"[60]. ولعل في قول (الوردي) هذا وهو الخبير بالمجتمع العراقي وخفاياه، تفسير مقنع لتصاعد حدة الصدامات وفي اغلبها مسلحة بين العشائر العراقية وخصوصاً في جنوب العراق وتحديداً في مدينة البصرة الغنية بالنفط. اذن سيادة القيم العشائرية وانتشارها بالشكل الذي نلمسه اليوم، يعني غياب القيم المدنية او ضعفها، ومن ثم تأثيرها في عدم تبلور مفهوم الوطن والمواطنة او تهديد عملية التحول الديمقراطي. ذلك ان قيم البداوة تنبذ الدولة، ولكن حين يكون حاملها جزءاً من السلطة او في رأس السلطة يعمل على افشاء روح التفرد والزعامة والدكتاتورية، لان قيم العشيرة تسكن في ذهنه، اما القيم الحضارية فهي خلاف ذلك، لان الحضارة تتميز بوجود دولة المؤسسات[61]. وهكذا فان صناعة الوطن على وفق معايير القبيلة والعائلة يستهدف خلق ذوات ضيقة ضمن الذات الوطنية الواحدة، وانها ستمزق الذات الاخيرة وتسلب عنها مقومات القوة، لما سوف تفرزه من عزل سياسي وطائفي وعشائري وثقافي بين ابناء الوطن الواحد. ولهذا تكون العلاقة بين المواطنة والعشيرة علاقة عكسية، بحيث انه كلما تعزز مفهوم المواطنة في المجتمع كلما كان ذلك ايذاناً بتفكك البنى العشائرية ، او على الاقل تحييدها، مما يقلل من الصراعات العشائرية، وبدأت مفاهيم الدولة، والعكس صحيح ايضاً[62].

3: سبل تعزيز المواطنة في العراق، تبين لنا فيما تقدم، ان المواطنة في العراق تعاني وبشكل حاد من اختلالات بنيوية على صعيد المفهوم والممارسة، وهذا يشكل بمجموعه ازمة حادة يهدد استمرارها وتصاعد وتائرها الوحدة الوطنية ومستقبل الدولة.

ومن اجل معالجة هذه الازمة والحيلولة دون تفاقمها، لا سبيل امام شركاء الوطن الا العمل على وضع خطة عمل تتضمن اليات محددة لإعادة بناء المواطنة على اسس سليمة وتعزيزها. وبوسعنا ان نشير الى ابرز جوانب هذه الخطة وهي:

أ- الجوانب السياسية، وهي في مجموعها لا تخرج عن تفعيل مقومات الدولة المدنية الحديثة، كالديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة، وضرورة اعمال القانون، وضمان تطبيق المبادئ الدستورية بشكل حقيقي، وخصوصاً المواد المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته الاساسية...الخ، ان تطبيق ذلك يشكل منظومة متكاملة للمواطنة الحقيقية. غير ان الوصول الى تحقيق هذه القيم يستلزم التربية والتدريب عليها، ويعد البرنامج الذي وضعه (ناصيف نصار) للتربية على المواطنية برنامجاً مثالياً للعمل عليه وهو يتضمن النقاط التالية[63]:

اولاً، التربية المواطنية عملية تربوية نضالية مستمرة، انها عملية نضالية، لان المواطن ليس من المقولات البديهية التي تسلم بها جميع الانظمة والبلدان، ولان المواطن كائن سياسي، ليس من السهل الحفاظ عليه بعد تشكيله، ان التسليم الدستوري للمواطن كحقيقة جوهرية في الدولة يشكل خطوة اساسية على طريق التربية المواطنية شريطة ان يكون الدستور خالياً من التناقض في تحديده لمقومات المواطن والمواطنية. الا ان العبرة الحقيقية تكمن في الممارسة الفعلية للمواطنة، وهذه المواطنة التي تجري على حسب مؤسسات الدولة وتصرفات المواطنين تتخذ اشكالاً متباينة وتنمو في اطوار مختلفة، فينبغي ترسخيها وتحسينها باستمرار .

ثانياً، التربية المواطنية الحقة تقتضي تغليب الانتماء الى الوطن، اي الى الجماعة الوطنية ودولتها الوطنية .على اي انتماء سياسي اخر. هذا الامر مفروغ منه في البلدان التي حققت قدراً كافياً من الوحدة الوطنية السياسية والاندماج في المصير الوطني. ولكنه موضع جدل واختلاف في البلدان التي حققت قدراً كافياً من الوحدة الوطنية في

البلدان التي تخضَها جدلية الوحدة والتعدد. ومهما يكون الحل التي تستقر عليه هذه الجدلية، فان المواطنة الحقة تتنافى وتقديم الولاء السياسي لأي سلطة جزئية في الدولة على الولاء السياسي. المشكلة اذن هي مشكلة الدولة الوطنية وقدرتها الفعلية على التعامل مع اعضائها كجماعة مواطنين، لا كجماعة عبيد ولا كجماعة مماليك، ولا كجماعة مؤمنين.

ثالثاً، التربية المواطنية الحقة تستلزم النظر الى اعضاء الدولة على اساس انهم كائنات عاقلة وحرة، وهذا يعني ان نظام الحقوق والواجبات الذي يربط المواطنين في الدولة والدولة في المواطنين هو من صنع المواطنين انفسهم من حيث انهم قادرون بعقولهم واراداتهم الحرة على معرفة مصالحهم العامة والالتزام بالقوانين والقواعد التي تصونها وتحققها.

رابعاً، التربية المواطنية الحقة تستلزم النظر الى جميع اعضاء الدولة على اساس انهم متساوون امام القانون. ان قاعدة المساواة في الحياة المواطنية منبثقة من المساواة في الكرامة الانسانية، ومن الاخوة الوطنية فهي التعبير عن العدل من هذه الجهة، وهي ايضا شرط لوحدة الجماعة الوطنية، فالمساواة امام القانون تعني ان المواطنين يخضعون لقانون واحد دون تفريق بينهم ، الا بسبب الجدارة والاستحقاق والاشتراك في حياة قانونية واحدة تشريعاً وتطبيقاً للشرائع، له اهميه كبيرة في وحدة الحياة بين المواطنين. ومهما قيل من ان المساواة امام القانون هي مساواة شكلية، فأن ذلك لا يقدح في قيمتها للتربية المواطنية الحقة، اذ لابد اولاً من تحديد من هو مواطن. وعندما يتساوى اعضاء الدولة في اشتراكهم في التشريع وفي خضوعهم للشرائع التي يضعونها لأنفسهم فان من الممكن ان تتحول المساواة امام القانون الى اداة لإزالة او تخفيف الفوارق غير المبررة التي تنشأ بين المواطنين بسبب تفاوت الثورة او الجاه الاجتماعي او غير ذلك.

خامساً، التربية المواطنية الحقة تقتضي ان تكون سلطة الدولة محصورة في نطاق الخير المشترك لأعضاء الدولة، كأفراد او ككل. ان مفهوم الخير المشترك من المفاهيم المجردة التي تحتمل تفسيرات كثيرة في التطبيق العيني. ولكنه من المفاهيم الاساسية في الفلسفة السياسة.

سادساً، التربية المواطنية الحقة تستلزم اهتماماً متوازناً بحقوق المواطن من جهة وبواجباته من جهة اخرى. كذلك بالنسبة لحقوق الدولة وواجباتها. التوازن المطلوب ليس توازناً مشتقاً من فضيلة الاعتدال، وانما هو توازن مشتق من المنطق الداخلي للمواطنة الحقة.

سابعاً، التربية المواطنية الحقة تستلزم تطويراً مستمراً لمحتوى نظام الحقوق والواجبات بين المواطنين والدولة. وهو يتطلب مراجعة دائمة او دورية للحقوق والواجبات التي تتعلق به وبالدولة، بحيث تتوسع دائرة مضامينها، ويتغير ما ينبغي تغيره منها، ويتعمق وعي المواطنين بوحدة الحياة والمصير التي تجمعهم في دولتهم وبواسطتها.

ب– الجوانب الاجتماعية، وتتمحور الاجراءات المطلوبة والضرورية في هذا الاتجاه بالتخلص من او على اقل تقدير التقليل من حجم الاضرار المجتمعية والسياسية الخطيرة التي تتسبب بها الانقسامات الطائفية والاثنية والعشائرية...وغيرها على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، بمعنى العمل على عد وتحويل التنوع الاثني والديني والمذهبي واللغوي.. من عوامل ضعف وخلل للدولة العراقية الى عوامل قوة وانتظام.

ويمكننا في هذا الاطار اقتراح عدداً من الخطوات لمعالجة ابرز هذه الامراض ومنها:

1– في اطار معالجة هيمنة وشيوع الخطاب والسلوك الطائفي وبالطبع التمييز الطائفي من اللازم اتخاذ الخطوات الاتية[64]:

– بناء ثقافة وطنية جديدة، قوامها الوحدة واحترام التعدد والتنوع بكل مستوياته وصيانة حقوق الانسان. اذ لا يمكن انهاء المشكل الطائفي من فضائنا ومحيطنا، دون ارساء ثقافة اجتماعية ووطنية جديدة، تعيد المكانة الى الوحدة على اساس احترام التنوع، وتتعامل مع تعدد الاجتهادات الفقهية والفكرية على أساس انها من الحقائق التي تثري المجتمع والوطن. فنقد الطائفية بكل مستوياتها، يقتضي العمل على تطوير ثقافة الوحدة والحوار والتعدد في الفضاء الاجتماعي. فلا يمكننا ان ننهي الواقع الطائفي بالشعارات المجردة والمقولات الجاهزة، بل بالبناء الثقافي الجديد، الذي يرفض العقلية الاحادية والثقافة الاقصائية والمناهج الاستبدادية.

– سن القوانين التي تجرم وتعاقب كل مواطن يمارس التمييز الطائفي. فلا يمكننا ان ننهي التمييز الطائفي من فضائنا الاجتماعي والوطني الا بوجود منظومة قانونية متكاملة، تتعامل مع كل اشكال التمييز الطائفي بوصفها جرماً يعاقب عليه القانون.

– تنقية المناهج التعليمية والتربوية والمنابر الاعلامية من كل العناصر والقضايا التي تبث الكراهية الدينية والمذهبية. فلا يمكننا ان ننهي المشكل الطائفي من واقعنا، الا بأنهاء المصادر الثقافية والاعلامية التي تغذي هذه المشكلة وتمدها بالأسباب والمبررات. لذلك نحن بحاجة الى جهد وطني حقيقي لتنقية مناهجنا التربوية ووسائل اعلامنا من كل المفردات الطائفية، وهي بتقديرنا خطوة ضرورية لأنهاء المشكلة الطائفية من فضائنا الاجتماعي والوطني.

2– اما في اطار معالجة الانقسام الحاد والخطير في العلاقة بين الجماعات الاثنية، يمكننا ان نتبنى في هذا الاطار استراتيجية الاستيعاب، والتي تهدف احتواء الاختلافات داخل الدولة من خلال السعي الى دمج واستيعاب الجماعات الاثنية الموجودة في اطار الهوية العامة. وهناك عدة انماط لهذه السياسة الاستيعابية منها: الاستيعاب الثقافي والاستيعاب المادي والاستيعاب المؤسسي وهو اهم الانماط واكثرها فاعلية، ويعني انشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الافراد من مختلف الجماعات على اسس غير اثنية. حيث يرفض انصار هذا النمط من الاستيعاب قيام مؤسسات اجتماعية بصفة عامة وسياسية بصفة خاصة على اسس اثنية. اذاّ ان تبني سياسة الاستيعاب للاثنيات المتعددة يعود على البلاد بدرجة عالية من النفعية والتفتح، فهي تستهدف في جوهرها الحصول على رضاء الافراد وموافقتهم على اكتساب هوية مدنية جديدة[65]

3– اما في اطار مجابهة تغول البعد العشائري واتساع نطاق تأثيره في الشأن العام ، فان ذلك يحتاج بتقديرنا الى جهود اكبر واوسع، ذلك ان تغييراً انقلابياً في بنية العشيرة كوحدة اجتماعية مشدودة المصير الى ذاتها وقيمها وتاريخها الخاص صعب، ان لم يكن مستبعداً جداً في ظل نمط اقتصادي متخلف، ونظام بطريكي متجذر، ودولة ضعيفة وما الى ذلك من مقتربات من شانها تهيئة بيئة حاضنة للعشيرة والعشائرية[66].

ولهذا لأضعاف تأثير القيم العشائرية سياسياً واجتماعياً لابد من حصول تغيرات كبيرة في البنية الاقتصادية، ورفع منسوب الوعي الثقافي، والوعي المدني، وبناء الدولة القوية لان ضعف الدولة وتراجعها وغيابها هو من اهم اسباب تعزيز قوة العشيرة سياسياً واجتماعياً.

ج- الجوانب الاقتصادية، وهي تعمل على تجاوز نموذج الدولة الريعية الذي اضعف مبدأ المواطنة، هناك حاجة لنقض الفكرة التقليدية بان النفط ملك للدولة، وطرح فكرة ان النفط ملك للمجتمع بمجموع افراده، ومثل هذه الفكرة لا تتجسد عملياً من خلال الشعارات، بل عبر تنفيذ مشاريع وبرامج هدفها خلق شراكة مادية حقيقية للأفراد، بغض النظر عن انتماءاتهم وميولهم واعراقهم وطوائفهم، وتأسيس مشاريع منتجة زراعية او صناعية هدفها خلق عوائد بديلة تتحول الى اسهم يمتلكها كل فرد عراقي. وبهذه الطريقة يمكننا ان ننقذ الدولة من اغراء الريع، وننقذ المجتمع من هيمنة الدولة، ونضع لبنة اساسية لفهم اخر للمواطنة.[67]

د- الجوانب الثقافية والتربوية، المواطنة افكار وممارسة لكل فرد، وتعد المؤسسة التعليمية هي اهم مؤسسة يمكنها ان تهتم بمحور المواطنة، باعتبارها المكان الاساسي الذي يتمكن منه الفرد من التدريب على عدد من المهارات، والتوعية بعدد من المفاهيم، كذلك توفر له المكان المناسب لممارسة هذه الافكار والمهارات، ومن ثم يمكننا الحكم فيما بعد على مستوى الاهتمام بالمواطنة في المجتمع. وانه من الضرورة بمكان الاهتمام بربط المواطنة بالتعليم لغرس قيم ومبادئ حقوق الانسان في التلاميذ منذ الصغر، من اجل تنشئة المجتمع على احترام الحقوق والحريات العامة للمجتمع، وان تصبح هذه الحقوق ممارسة مجتمعية وليس نصوص نظرية ومطاطة فقط. وهو ما يعود بالنفع فيما بعد من خلال مجتمع اكثر نضجاً، يعي التحديات التي يمر بها، ويحدد الاطر المناسبة نحو مستقبل افضل لك افراد المجتمع.[68]

الخاتمة

ليست المواطنة مجرد عبارات رنانة تلصق على الجدران او على اوراق الصحف والجرائد والمجلات، كما انها ليست كلمات منمقة يرددها خطيب مفوه في مهرجان انتخابي او بيان سياسي بقصد استمالة الناس والتأثير فيهم. انها غير ذلك كله، المواطنة منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات، تنشأ وتنمو في اطار من سيادة القانون واحترام الانسان وحقوقه، ولا يكفي الاعلان عنها في دساتير ومواثيق واعلانات ولا تضمينها في قوانين وتشريعات ،على الرغم من اهمية كل ذلك، بل لابد ان يرافق كل ذلك ضمانات بممارستها فعلياً وحقيقياً. عند توفر كل ذلك، علينا الاعلان والتصريح بوجود المواطنة الحقة. واذا كانت الدول الغربية قد عبرت في ادبياتها وممارساتها عن احترام كامل والتزام حقيقي بهذه المنظومة من الحقوق والواجبات، فان فكرنا العربي وممارستنا السياسية ما تزال بعيدة عن استيعاب هذا المفهوم وما يرتبط به من اطر وابعاد قانونية وسياسية واجتماعية. وقد يكون ذلك متجسد لدينا في العراق بصورة واضحة، فعلى الرغم من الجهود التي بذلت والاستراتيجيات التي وضعت من اجل صياغة مفهوم للمواطنة تتحقق فيه متطلبات ومستلزمات المواطنة الحقة، ويكون قادراً على تجاوز الازمات التي تحيط بالبلاد وتهدد مستقبلها، وفي مقدمتها الانقسامات الدينية والمذهبية والاثنية...وغيرها والتي انعكست في غياب الوحدة والاتفاق على القضايا الاساسية والمصالح العليا. وايضاً ما جسدته حقيقة ضعف الدولة، وغياب هويتها الجامعة، وتفوق الولاءات الثانوية على الولاء للوطن...اقول مع كل هذه الجهود المبذولة عجزت النخب السياسية والحزبية في بلورة وصياغة مفهوم للمواطنة يحظى بقبول سياسي واجتماعي. وهو عجزيؤشر ابعاد الازمة الخطيرة التي تواجه الدولة العراقية حالياً وربما مستقبلاً. ولان – في تقديرنا–لا احد رابح في حال تطور الازمة بفعل غياب مفهوم للمواطنة يحظى بأجماع وطني، ووصولها الى مستويات اخطر قد يكون من بينها دعوات الانفصال وتقسيم البلد التي تطلقها بعض الاصوات هنا وهناك، ولهذا تبدو الحاجة ضرورية وماسة لتظافر كل الجهود وتعاضدها لإعادة بناء المواطنة الحقة التي تضمن للعراق تجاوز ازماته والتطلع الى المستقبل بعيون وامال

عريضة بتحقيق وحدة سياسية ومجتمعية تكون عنواناً للتقدم والتطور في شتى المجالات.

الهوامش

[1](1) شمخي جبر، دولة المواطنة... دولة المدنية والقانون، مجلة المواطنة والتعايش، بغداد، مركز وطن للدراسات، العدد 5, 2007، ص 26.

[2](2)عبد الوهاب الافندي، المواطنة في الفكر الاسلامي، مجلة المعهد، لندن، مركز الدراسات العربية والاسلامية، العدد 3, 2001، ص 93 .

[3]الدكتور محمد فريد خورشيد العدناني (1903–1981) اديب فلسطيني وعضو شرف مجمع اللغة العربية الاردني ورئيس الاتحاد القومي الفلسطيني.

[3] (3) محمد العدناني، معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة، ط 2، بيروت، مكتبة لبنان، 1989، ص 725.

[4]) طالب محمد كريم، جدل الاستقلال الفلسفي في الفكر العربي المعاصر، ط 1، بغداد، مكتبة عدنان، 2011، ص ص 220–221(

[5] (5) نقلاً عن: علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 264 , 2001، ص 120.

[6](6) سيف الدين كاطع، الوطن، الوطنية، المواطنة، مجلة المواطنة والتعايش، بغداد، مركز وطن للدراسات، العدد 8, 2009، ص 43.

[7](7) حسين درويش العادلي، المواطنة بين ضرورات الواقع وجدليات المدارس، بغداد، مطابع جريدة الصباح، 2007، ص 12.

[8](8) مجلة المواطنة والتعايش، المواطنة...الوطن.. الوطنية، بغداد، مركز وطن للدراسات، العدد 1, 2007، ص 12.

[9](9) برهان غليون، نقد السياسة...الدولة والدين، ط 4، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2007، ص ص 151–152–153.

[10](10) مجلة المواطنة والتعايش، المواطنة...الوطن...الوطنية، مصدر سبق ذكره، صص 12 –13.

[11](11) محمد محفوظ، الحرية والاصلاح في العالم العربي، ط 1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005، ص 111.

[12](12) حسين رحال، المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر. الشيخ محمد مهدي شمس الدين نموذجاً، ضمن كتاب: بولس عاصي واخرون، المواطنة والدولة. مقاربات واتجاهات، ط 1، بيروت، منتدى الفكر اللبناني، 2010، ص ص 103–104.

[13](13) عبد الرسول الاسدي، الجنسية والعلاقات الدولية، ط 1، بيروت، مكتبة زين الحقوقية والادبية، 2010، ص 27.

[14] (14) علي خليفة، المواطنية ومسارات الدولة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية – مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 39 –40, 2013، ص ص 17 – 21.

[15](15) بيار روزانفالان، انتصار المواطن، ترجمة: سليمان الرياشي، لبنان، معهد دراسات عراقية، دون تاريخ، ص ص 526– 527– 528.

[16](16) سامح فوزي، المواطنة، ط 1، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007، ص 15.

[17](17) محمد السعيد ادريس،ثقافة المواطنة،مجلة المواطنة والتعايش،مركز وطن للدراسات، العدد 9, 2009، ص 45.

[18](18) علي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، ص ص 118 –119.

[19](19) شمخي جبر، المجتمع المدني والمجتمع المحلي: الادوار والوظائف، مجلة مدارك، بغداد، مركز مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري، العدد 2, 2006، ص 94.,

[20](20) محمد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص 112.

[21](21) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011، ص 168.

[22](22) محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص 47.

[23](23) قسطنطين زريق، هذا العصر المتفجر، ط 1، بيروت، دار العلم للملايين، 1963، ص 117.

*لا اعرف لماذا استبعد الكاتب الحضارة الفرعونية من حسابته، فهي صاحبة تأثير عميق في تطور الكون والانسان

[24](24) علي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، ص 107.

[25](25) بتول حسين علوان، المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، بغداد، مكتب الغفران للخدمات الطباعية،2013, 8.

[26](26) امل هندي الخزعلي، اشكالية المواطنة في الخطاب الاسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 31, 2005،ص 106.,

[27](27) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة: حسن جلال العروسي، الكتاب الاول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010 ، ص ص 54–55.

[28](28) جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة: علي مقلد، بيروت، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع
, 1987، ص 13.

[29](29) سعيد عبد الفتاح عاشور، اوربا العصور الوسطى، الجزء الاول، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2009، ص 36.

[30](30) عادل نجم عبو وعبد المنعم رشاد، اليونان والرومان دراسة في التاريخ والحضارة، العراق، جامعة الموصل، 1993، ص 336.

[31](31) سعيد عبد الفتاح عاشور، مصدر سبق ذكره، ص ص 35 –36 .

[32](32) كافين رايلي وعبد الوهاب المسيري، الغرب والعالم. ترجمة: هدى عبد السميع حجازي، الجزء الاول، الكويت، عام المعرفة،1985، ص 146.

[33](33) سيدي محمد ولد يب، الدولة واشكالية المواطنة، ط 1، عمان، دار كنوز للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 10–11.

[34](34) حسين الرحال، مصدر سبق ذكره، ص 100.

[35](35) نقلاً عن: سيدي محمد ولد يب، مصدر سبق ذكره، ص ص 49 –50.

[36](36) حسين درويش العادلي، مصدر سبق ذكره، ص 13.

[37](37) ميثم الجنابي، جدل في التوتاليتارية العراقية، ط 1، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2013، ص ص 124 –125.

[38](38) جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي، الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، بيروت – القاهرة – تونس، دار التنوير للطباعة والنشر،2015، ص ص 58 – 59.

[39](39) روجيه سو، هزيمة السياسة وانكار المواطنة، مجلة المواطنة والتعايش، بغداد، مركز وطن للدراسات، العدد 3, 2007، ص ص 46 – 47.

[40](40) كريم شغيدل، ثنائية المواطنة والتوطين، مجلة المواطنة والتعايش، بغداد، مركز وطن للدراسات، العدد 1, 2007، ص 60.

[41](41) عبد الجبار وحيد الحجامي، التنوع والاختلاف والوحدة الوطنية، ضمن كتاب: مجموعة مؤلفين، الحوار الحضاري لمكونات العراق، ط 1، بغداد، دار المعمورة للطباعة وانشر والتوزيع. 1432 هـ، ص ص 16 – 17.

[42](42) عقيلة عبد الحسين الدهان، مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها في العراق، ط 1، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2013، ص 112.

[43](43) جورج اندرسون، مقدمة عن الفدرالية، كندا، منتدى الانظمة الفدرالية، 2007، ص 65.

[44](44) سعد سلوم، التنوع الخلاق، بغداد، مؤسسة مسارات، 2013، ص 9.

[45](45) عب الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق، ط 1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 74.

[46]46 – وليد سالم عبدالله، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2012، ص 312.

[47](47) عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص 46.

[48](48) حليم بركات، الهوية، ازمة الحداثة والوعي الاجتماعي، ط 1، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2004، ص ص 17 – 18.

[49](49) بهاء الدين مكاوي، استراتيجيات ادارة التنوع الاثني في السودان، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 362, 2009، ص 95.

[50](50) جابر حبيب جابر، مصر سبق ذكره، ص 70.

[51](51) هة زار صابر امين، اشكالية الدولة والهوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008، ص 205

[52](52) نقلاً عن المصدر السابق نفسه، ص 206.

[53](53) المصدر السابق نفسه، ص 207.

[54](54) عبد الاله بلقزيز، المذهبية تأريخاً وراهناً واخطاراً، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 423, 2014. ص 29.

[55](55) طالب محمد كريم، مصدر سبق ذكره، 226.

[56](56) بولس عاصي، الطائفية والمواطنة في لبنان، ضمن كتاب، بولس عاصي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 19–20

[57](57) توفيق التميمي، الطائفية عقبة للمواطنة الفعالة، مجلة المواطنة والتعايش، بغداد، مركز وطن للدراسات، العدد 3, 2007، ص ص 87–88.

[58](58) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 312.

[59](59) احمد عبدالله الناهي، الدور السياسي للعشائر العراقية بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددان 27 –28, 2012. ص 62.

[60](60) علي الوردي، منطق ابن خلدون، ط 2 بيروت، دار كوفان للنشر، 1994، ص 258.

[61](61) عبد العظيم جبر حافظ، مصد سبق ذكره، ص 172 –173.

[62](62) بتول حسين علوان، مصدر سبق ذكره، ص 255.

[63](63) ناصيف نصار في التربية والسياسة، ط 1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والتوزيع، 2000، ص ص ص 48 – 52.

[64](64) محمد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص 95.

[65](65) محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية. ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص ص 129 –130.

[66](66) غالب حسن الشابندر، الارتقاء بالعشيرة العراقية، بغداد، دار الراية البيضاء، 2014، ص 29.

[67](67) جابر حبيب جابر، مصدر سبق ذكره، ص 61.

[68](68) منى مكرم عبيد، المواطنة والتعليم، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 55, 2014، ص ص 38 – 39.